الشعب الفلسطيني في العودة والاستقلال والسيادة الوطنية في فلسطين»، بينما امتنعت ايطاليا وفرنسا وايرلندا عن التصويت. وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩، امتنعت فرنسا، وحدها، عن التصويت لصالح قرار رفضته بقية دول الجماعة. وكان القرار يدعو الى «عقد مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة ورئاسة القوتين العظميين باشتراك م.ت.ف. على قدم المساواة». وحينما أُصدر قرار للجمعية العامة، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٠، يدين العدوان الاسرائيلي على لبنان والشعب الفلسطيني ويرفض قرار اسرائيل بضمّ القدس، وقفت كل من المانيا الاتحادية وهولندا والدنمارك ولوكسمبورغ وبريطانيا وبلجيكا ضد القرار، في حين امتنعت فرنسا وايطاليا وايرلندا عن التصويت[١٣].

في السياق عينه، فانه عندما عقدت اتفاقيتا كامب ديفيد بين مصر واسرائيل، برعاية اميركية، العام ١٩٧٨، لاحظت فرنسا نواقص هاتين الاتفاقيتين، من حيث عدم قدرتهما على بسط الحل الشامل، وبخاصة بالنسبة الى مشكلة الشعب الفلسطيني[١٤]. وجاء «بيان البندقية»، العام ١٩٨٠، لكي يترجم الموقف الفرنسي، وكذلك البريطاني والالماني الاتحادي، من هذه النواقص، فنصّ على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. بل واراد الفرنسيون والايطاليون ان يكون الحديث عن هذا الحق بصيغة أقوى ممّا تضمّنه البيان في ذلك الحين[١٥]. ولكن ما ان صعد الاشتراكيون والمحافظون الى سدّتي الحكم في فرنسا وبريطانيا، على التوالي، في مطلع الثمانينات، حتى تغيّرت لهجة السياستين، الفرنسية والبريطانية، تجاه القضية الفلسطينية واتفاقيتي كامب ديفيد، على السواء. ففي باريس، اعلن وزير الخارجية الفرنسية، كلود شيسون، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١، «ان اتخاذ موقف ضد كامب ديفيد كان خطأ بدون شك، وان بيان البندقية كان ممتازاً، ولكنه لم يأخذ في الاعتبار التقدم الذي حدث بموجب كامب ديفيد»؛ كما أعلن انه «لن يكون هناك مبادرة اوروبية»[١٦]. أمّا بريطانيا، التي اعلنت اسفها لهذا الموقف الفرنسي، الذي «نسف بيان البندقية»، فانها أضحت، فيما بعد، وفي غير ميدان، اكثر ارتباطاً بالسياسة الاميركية، وأوضح دول الجماعة ارتداداً عن القضية الفلسطينية. وقد بلغ ذلك الارتداد ذروته في منتصف الثمانينات، عندما تجاهلت رئيسة الوزراء البريطانية، مارغريت تاتشر، دور م.ت.ف. ودعت سكان الارض المحتلة، في اثناء زيارة لها لاسرائيل، الى «انتخاب ممثلين عنهم للاشتراك في محادثات للسلام حول الشرق الاوسط»[١٧].

كذلك، يمكن ادراك مستوى التباين في السياسات القومية لدول الجماعة مع المواقف الجماعية المشتركة التي تعلن عنها بيانات التعاون السياسي الاوروبي تجاه القضية الفلسطينية، عند متابعة هذه المواقف تجاه أحد أهم أبعاد هذه القضية، وهو البعد الخاص بالمقاومة المسلحة داخل الارض المحتلة. فعلى صعيد التعاون السياسي، اشترطت الجماعة، في سبيل الاعتراف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، ضرورة تخلّي المنظمة عمّا اسمته الجماعة «التهديد بالقوة»، الى جانب شروط أخرى[١٨]. وقد فهم من ذلك رفض الجماعة للكفاح الفلسطيني المسلّح، كأحد ادوات النضال الفلسطيني في سبيل التحرير وتقرير المصير[١٩]. ومع ذلك، فانه، بحلول منتصف الثمانينات، ظهرت مواقف مغايرة لبعض دول الجماعة، على مستوى السياسات القومية؛ اذ اعلنت ايطاليا عن تأييدها الصريح لهذا الحق، على لسان رئيس وزرائها، بتينو كراسكي، الذي أشار، في حديث له، الى قرارات الامم المتحدة التي اعترفت بمبدأ الكفاح المسلح، وضرب المثل بأن زعيم الوحدة الايطالية، ماتزيني، خطط لاغتيالات سياسية[٢٠]. وقد اتخذت اليونان موقفاً مماثلاً للموقف الايطالي، حين رأى رئيس وزرائها «ضرورة التفريق بين الارهاب، كما تطرحه الدول الغربية، وبين النضال الفلسطيني الذي